الضابط اللغوي في القراءات

د. خليل رجب الكبيسي
أستاذ الدراسات الإسلامية – كلية الآداب – جامعة إب

مقـدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بالروح الأمين، والصلاة والسلام على المبعوث به رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن والاه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن مما خص الله به هذه الأمة من بين الأمم أن أوكل أمر حفظ كتابه المنزل عليها إلى نفسه، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر:٩، وأما الكتب السابقة؛ فقد أوكل أمر حفظها إلى أصحابها المنزلة عليهم، ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ المائدة: ٤٤، فحرفوا وبدلوا فيها، وأما القرآن الكريم فقد تكفل بحمايته من التبديل والتحريف بأمره، فكان أن هيأ له في كل عصر ـ جماعات يتجردون له بالحفظ والإتقان، وأئمة عدولا يتعاهدونه بالضبط والتوثيق، فكان أن حفظته الأمة كلها جيلا بعد جيل، وتناقلته بنصه ورواياته أمة عن أمة، يشافه به السابق اللاحق، مسلسلا ومتواترا حتى يتصل السند برسول الله ﷺ، وقام له الأئمة بجهود عظيمة في تحقيق أصوله، وفي التمييز بين خصائصه الأدائية، والعناية الفائقة في ضبط نصه، وتوثيق رواياته، فأحاطوه بالقواعد الضامنة، والضوابط الدقيقة اللازمة، التي تميز بين القراءة الصحيحة وبين ما سواها من الضعيفة أو الباطلة أو الشاذة.

والملاحظ أن من لا ينظر في دقائق اصطلاحات علماء الفن، ولا يلحظ طبيعة التطورات الطارئة على المصطلحات أو الضوابط، وحقائق الاختلاف عند الأئمة فيها، قد يقع في الوهم والحكم الخاطئ على هذا القارئ الإمام أو ذاك، أو هذا المصطلح أو الحرف في القراءة أو غيره، وهذه الدراسة تتناول طبيعة تطور ضوابط القراءة الصحيحة عند أئمة القراءة، ومؤدى تطورها، ولا سيما ضابط (موافقة العربية) الذي ترتبت عليه مواقف خاطئة من قراءات صحيحة من قبل بعض المفسرين واللغويين، وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور ضوابط القراءة الصحيحة. المبحث الثاني: الضابط اللغوي في القراءة–حقيقته وتطوره. المبحث الثالث: موقف المفسرين واللغويين من الضبط اللغوي للقراءة ومناقشته.

المبحث الأول

تطور ضوابط القراءة الصحيحة وحقيقته

القراءة الصحيحة هي التي تتوفر فيها الأركان اللازمة لصحة القراءة، لأن صحتها تتوقف على توفر أركان ثلاثة تعد ضابطاً للصحيح من الشاذ، وهذه الأركان الثلاثة هي: صحة السند، موافقة خط المصحف، موافقة العربية.

وإن الركنين الأولين: صحة السند وموافقة رسم المصحف، وجد العمل بهما قبل أن يظهر التدوين في القراءات، فقد وجد ركن الرواية والنقل منذ عصر النزول حين كان يتلقى الصحابة القرآن من النبي ﷺ وينقلونه إلى تلامذتهم على نحو ما سمعوه منه عليه الصلاة والسلام وما أقرهم عليه، وظل هذا الركن في أول الأمر هو مقياس صحة القراءة إلى حين استنساخ المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه. ووجد الركن الثاني حينما نسخت المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه وأرسلت إلى الأمصار، فأصبح هذان الركنان المقياس للقراءة الصحيحة. فلا تكون القراءة مقبولة إلا إذا اعتمدت على النقل ووافقت المصحف.

ثم وجد الركن الثالث حينما قعد علماء العربية قواعدهم في اللغة والنحو وصنفوا فيهما، وبدأ التأليف والتدوين في القراءات، فاستدعى هذا ظهور ركن أن يكون للقراءة وجه في العربية.[١]

وقد أشار علماء القراءة إلى هذه الأركان في كتبهم بوصفها الأركان اللازمة للحكم على القراءة بالصحة عند توفرها، وبالشذوذ عند فقدها أو أحدها، لأن المعتمد في الصحة هو اجتماع هذه الأركان، لا على من تنسب إليه سواء كان من السبعة أو العشرة أو غيرهم.[٢] وهذا الضابط هو الذي عناه ابن الجزري في (طيبة النشر) بقوله:

وكل ما وافق وجه النحو وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة

وقد ضبط العلماء هذه الأركان بعبارات مختلفة، ووجهات نظر متعددة، مع اتفاقهم على الأصل. فبعد أن كان اختيار المتقدمين يعتمد على ما توافر في الحرف ثلاثة أشياء:

١ - قوة وجهة في العربية.

٢ - موافقته للمصحف.

٣ - اجتماع العامة عليه.

والعامة عندهم، ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، ومنهم من يجعلها اجتماع أهل الحرمين. وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم.[٣] فقد ضبط مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٧٣هـ) أركان القراءة الصحيحة

بقوله: «أن ينقل عن الثقاة إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا، ويكون موافقا لحظ المصحف».[٤] ثم أصبحت بعد ذلك عند موفق الدين الكواشي الموصلي (ت٦٨٠هـ):ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق المصحف العثماني.[٥] وعند الحموي: (ت٧٩١)، ونسبه لآخرين أيضا: ما تواتر سندا، واستقام عربية، ووافق رسما..[٦] ثم انتهى عند ابن الجزري (٨٣٣ هـ) إلى موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحة السند.[٧]

ويلاحظ أن هذه الأركان قد دخلتها تطورات تبعا للحاجة إليها، فإذ كان يشترط التواتر في السند، اكتفي فيه بالصحة والاستفاضة، وهو ما سيأتي مفصلا في موضعه.

وإن ركن موافقة العربية كان يضبط أول مرة؛ بقوة وجهه في العربية، وعند مكي: يكون وجهه في العربية شائعا، وعند الكواشي: استقامة وجهه في العربية، بإطلاق له، ثم انتهى عند ابن الجزري إلى موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه، سواء كان فصيحا أم أفصح، مجمعا عليه، أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر- على حد تصنيفات النحويين-. وغاية ابن الجزري من ذلك: الرد على منحى النحويين في تضعيفهم لبعض القراءات الصحيحة التي صح سندها ووافقت الرسم، لكنها لم توافق ما قعدوه من قواعد اعتقدوا باطرادها أو شيوعها، فحكموا على ما خالفها بالشذوذ. وسيرد له تفصيل.

وأما موافقة رسم المصحف، فإذ كان يصطلح عليه بموافقة المصحف، هكذا مطلقا دون تفصيل، فإنه عند ابن الجزري أصبح أكثر وضوحا وتفصيلا، وغايته إبعاد الوهم الذي قد يقع به بعض الناس من أن الموافقة يجب أن تكون صريحة ومطابقة للرسم -لا سيما بعد أن وضعت للمصاحف علامات الشكل والإعجام – لأن الموافقة المشروطة، هي موافقة للرسم في شكله، وما يحتمله من النطق والتلاوة وقت كتابته في عهد عثمان.

ولا يخالف ما اصطلح عليه ابن الجزري ما اعتمده الأولون في اختياراتهم من ضوابط، لأن اعتماد أئمة القراءة لهذه الأركان كان في اختيار الإمام الحرف لنفسه، وليس للحكم على القراءة، وبينهما فارق، ولهذا لم يعد أحد منهم ما خالف قراءته أو ما كان غير شائع في العربية شاذا، فما وفق الرسم وصح سنده مع موافقته للعربية عد صحيحا وصحت القراءة به وإن لم يجعله هذا الإمام أو ذاك ضمن اختياره .

وعلى هذا فإن تفصيل ابن الجزري كان ضروريا وله ما يبرره، لإبعاد الوهم في الحكم على القراءات، وتمييز الصحيح من الشاذ والضعيف، وضبطها بضابط جامع مانع، ولا يعد ما قاله تطورا حقيقيا في الأركان، وإنما هو تفصيل وبيان لما أطلقه الأولون، ولذلك يقول لدى بيانه لهذه الأركان: [٨]

«كل قراءة وفقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء

كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم. وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب ، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه».

المبحث الثاني
الضابط اللغوي للقراءة- ظهوره وحقيقته

هذا الركن متأخر في ظهور القول به واعتماده مقياسا للقراءة الصحيحة عن الركنين الآخرين، وذلك أن المقياس كان أول الأمر هو الرواية والنقل، ثم وجد موافقة رسم المصحف بعد نسخ المصاحف، وظل هذان المقياسان يعملان في توجيه القراءات في العصر الأول، ولم يكن في شروط القراءة الصحيحة موافقة العربية، لعدم وجود مكان له في ذلك الوقت الذي كانت العربية هي اللغة التي يتكلمها الناس كلهم، وكان لسان أهلها مقياسا لصحة اللغة من فسادها .

وبعد تقدم الزمن وظهور الحاجة إلى تدوين اللغة وتقعيد قواعد النحو، وضع النحاة واللغويون قوانينهم في اللغة والنحو وظهرت المؤلفات اللغوية والنحوية المتخصصة، فصاحب ذلك وجود هذا المقياس في القراءات، وكان أن اعتبرت القراءة التي توافق العربية صحيحة والتي تخالفها شاذة، لكن بعض النحاة حكموا قواعدهم التي وضعوها في القراءات، فلم تكن عندهم موافقة العربية مطلقا هي المقياس، وإنما المقياس القواعد التي وضعوها على ضوء استقرائهم للغة، فتعرضوا لبعض القراءات الصحيحة الثابتة السند بالنقد من جراء هذا المقياس، واعتبروا ما وافق منها القواعد المطردة واللغات الشائعة بحسب استقرائهم ودراساتهم صحيحا، وما خالفها شاذا، اعتقادا منهم أن ما استقر عندهم من قواعد وقوانين لغوية هو يقيني قطعي، وهو أصل يقاس عليه غيره، ولكن ذلك كان في نطاق ضيق من النحويين خاصة. وكانت غايتهم أن تكون القراءة بالغة المثل الأعلى في عربيتها وفصاحتها.[٩]

ولا يعني النحاة بهذا أن اللغة وقواعد النحو تنشئ قراءة لم تكن مروية، وإنما هو تحكيمهم القواعد في القراءات المروية، وإلا فإنهم يجمعون ومعهم علماء القراءة عل أن القراءة لا تجوز بالقياس والاجتهاد، لكن بعض النحاة اشترطوا موافقة القراءة للكثير من كلام العرب ولم يكتفوا بموافقة القليل من كلام العرب وإن صحت الرواية، ومن هنا حكموا على بعض القراءات بالشذوذ أو الضعف فعدم اطرادها في لسان العرب.

والذي يبدو أن ركن موافقة العربية قد وجد ردا على ما ذهب إليه النحاة مما قدمنا عنهم، لأن الإجماع منعقد على أن القراءة إذا صح سندها، وثبتت روايتها عن الصحابي برواية الثقاة، ووافقت خط المصحف، لم يعد بعد ذلك إمكان لردها أو ادعاء شذوذها، لأن قراءة الصحابي بها إثبات لعربيتها وحجة عليها، ولا يمكن بعد القول بعد صحة السند برواية الثقة بأنها لا وجه لها في العربية، يقول ابن الجزري: [١٠] «ومن المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد

يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول »، نعم قد يرد ـ ولو تقديرا ـ أن يروي الثقة ما يخالف العربية من كل وجه، لكن لا يمكن أن تصح تلك الرواية، لأنها إن وقعت منه فإنما تقع منه على سبيل السهو والغلط المعلوم، وإذا بينته له رجع عنه، ولم تصح عمن نسبت إليه من الصحابة والتابعين أو القراء المشهورين، ومثل هذا النوع لا يعد قراءة أصلا ولا يقبل، ولا يدخل في عداد قراءة هذا القارئ الثقة أو ذاك.[١١]

ولذا وجدنا ابن الجزري يعدل صيغة هذا الضابط اللغوي عما كان عليه عند من سبقه، فبعد أن كان المعتمد: (موافقة العربية)، عدله إلى: «كل قراءة وافقت العربية مطلقا »،[١٢] وبقوله أيضا: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه »، [١٣] ثم شرح مراده بذلك بقوله: «وقولنا في الضابط (ولو بوجه) نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعَدّ إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، كإسكان (بارئْكم) البقرة: ٥٤، و(يأمرْكم) البقرة: ٦٧ » [١٤]، وقال في المنجد:[١٥] «ومعنى (العربية مطلقا) أي: ولو بوجه من الإعراب، نحو قراءة حمزة: (والأرحامِ) النساء:١، بالجر، وقراءة أبي جعفر: (ليُجْزيَ قوما) الجاثية:١٤».

المبحث الثالث
مواقف النحويين والمفسرين من الضبط اللغوي للقراءة

أولا - موقف النحويين واللغويين:

مما يؤسف له أن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصا كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم، وارتضت الأمة ما قرأوا به، فردوا كثيرا من القراءات المتواترة عن الأئمة السبعة وغيرهم، وزعموا أنهم كانوا يجهلون لغة العرب، ولم تكن لهم معرفة بالنحو وكلام العرب فلحنوا في القرآن، من ذلك ما جاء عند بعضهم في قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ إبراهيم:٢٢، قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة: (بمصرخيِّ) بكسر الياء. وهي لغة بني يربوع، نص على ذلك قطرب، وأجازها إمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء،[١٦] يقول الفراء عنها: [١٧] « وقد خفض الياء من قوله: (بمصرخيِّ) الأعمش ويحيى بن وثاب جميعا، ... ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من يسلم منهم من الوهم»، وفي مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي جاء بإسناده عن أبي حاتم السجستاني قال: «سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء فأجمعوا على أنه لم يكن شيئا، ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو ولا كان يدعي ذلك، وكان يلحن في القرآن ولا يعقله، بقوله: ﴿وما أنتم بِمُصْرِخِيَّ﴾ إبراهيم: ٢٢، بكسر الياء المشدودة، وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة، قال أبو حاتم :

وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيره الجهال من الناس شيئا عظيما بالمكابرة والبهت».[١٨]

يقول أبو حيان: «وقرأ يحيى بن وثاب ، والأعمش ، وحمزة : بمصرخي بكسر الياء ، وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة. قال الفراء : لعلها من وهم القراء، فإنه قل من سلم منهم من الوهم،.... وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أنّ الباء تكسر لما بعدها. وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب، ولا من النحويين. وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف. وقال النحاس: صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ. وقال الزمخشري: هي ضعيفة...

وقد قرأ بذلك القراء نحو : محياي، وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه... واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قلَّ استعمالها . ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع. وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضاً: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق. وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة. وعنه أيضاً أنه قال: هي جائزة. وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها، وقد رووا بيت النابغة :

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة ... لوالده ليست بذات عقارب

بفخض الياء من عليّ ».[١٩]

ويقول ابن جني في الخصائص[٢٠] عن ما يتوهمه لحنا من القراء: «ولم يؤت القوم – القراء – في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أتوا من ضعف دراية». وينقل ابن جني عن أبي عثمان المازني أن القراء وقعوا فيما وقعوا فيه من مخالفة العربية في قراءاتهم لأنهم لم يعملوا أنفسهم في العربية، وحملهم – كما يقول – على ذلك جهلهم بالمعاني، وتعلقهم بالألفاظ.[٢١]

وابن جني إذ وصف القراء في (الخصائص) بضعف الدراية، وفي (المنصف) بالغلط والسهو، يدافع عنهم بقوة في (المحتسب) فيقول: «ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم – وإن كان غيره أقوى منه – أنه غلط »،[٢٢] جاء ذلك وهو يرد على تضعيف أستاذه ابن مجاهد لقراءة أبي العالية (لا تنفع) بالتاء بدلا من الياء في: ﴿لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ الأنعام: ١٥٨، فيما يروى عنه، ثم قال أبو الفتح: «وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به»،[٢٣] واستطرد في الاستشهاد لها وتخَرَّجَها على أوجه من العربية.

ويصف رضي الدين الاستراباذي الفصل بين المتضايفين بالقبيح، ويطعن بتواتر القراءات بسببه، فيقول بعد رده

لقراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين في سورة الأنعام كما سيأتي مثالها: «فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين».[٢٤]

ولم يسلم عند النحويين ومن تابعهم أحد من القراء السبعة أو العشرة أو غيرهم من تلحين قراءة عنده، أو رد لها وتضعيف، لكن وكما يقول الأستاذ عبد الخالق عظيمة: فإن أكثر النحويين ردا للقراءات هو أبو حاتم السجستاني، وأكثر القراء الذين لحنهم النحويون هما ابن عامر وحمزة.[٢٥]

ثانيا- موقف بعض المفسرين:

وقد وقع نحو ذلك أو قريبا منه لعدد من المفسرين، فهذا الإمام الطبري يقول في قراءة من قرأ بالألف قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا، هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الأحزاب: ١٠ـ ١١، أنها ضعيفة، وأن «أولى القراءات في ذلك بالصواب من قرأ بحذف الألف في الوصل والوقف، لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب»،[٢٦] مع أنها قراءة نافع وأبو جعفر وابن عامر وأبو بكر عن عاصم بألف في الوقف والوصل، وقرأ ابن كثير والكسائي وخلف وحفص بألف في الوقف دون الوصل، وقرأ أبو عمرو ويعقوب وحمزة بغير ألف في الحالين،[٢٧] وكلها قراءات متواترة، وله نحو ذلك مع قراءات أخرى، مثل رده قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧، فقرأها ابن عامر: (وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)، على بناء (زُيِّنَ) لما لم يسم فاعله، و(قتلُ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعل، و(أولادَهم) بالنصب مفعول (قتل)، لأنه مصدر، وشركائِهم) بالجر، على إضافة (قتل) إليه، أي: قتل شركائهم أولادهم.[٢٨] فعدها الطبري من الخطأ في القراءة.[٢٩] حتى قال ابن الجزري: [٣٠] «وأول من نعلمه أنكر القراءة (قراء ابن عامر هذه) وغيرها من القراءات الصحيحة، وركب هذا المحظور؛ ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر».

ومن هؤلاء المفسرين أيضا ابن عطية فقد ذكر عنه المفسرون ردا وتلحينا لعدد من القراءات ومنها قراءات سبعية لأبي عمرو ونافع وعاصم.[٣١] وأكثر منه الزمخشري حتى أن ما يظنه لحنا أو يحكم عليه بالضعف يرجعه إلى قلة ضبط الرواة، فيقول في كشافه: [٣٢] «والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو »، فانساق مع النحاة، وحكم قواعدهم في القراءات المتواترة.

ثالثا- الفرق بين موقف النحويين والمفسرين:

والذي يظهر أن هؤلاء المفسرين وأمثالهم يختلفون في أحكامهم وأسبابها عن النحويين، فالمفسرون غالبا ما تكون أحكامهم على القراءات هي من قبيل ترجيح قراءة على قراءة، نتيجة ما تتمايز به القراءات من كثرة معان، أو دقائق بلاغية

وبيانية ونحو ذلك، ولا يخرجون في اختيار هذا الوجه أو ذاك عن اختيار بعض الأئمة للوجه الذي قرأ بـه وترجح عنده، وما ترجح لدى بعض الأمصار من قراءات التزموا بها، ورجحوها على غيرها، وهذا لا يتضمن ردا لغيرها أو إنكارا لها على أساس عدم صحتها، لأنه ترجيح اختيار لا ترجيح صحة، وقد سئل ابن رشد عما يقع في كتب المفسرين والمعربين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين وقولهم هذه القراءة أحسن، أذاك صحيح أم لا ؟ فأجاب: «أما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض لكونها أظهر من جهة الإعراب، وأصح في النقل، وأيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك، كرواية ورش التي اختارها المتقدمون عندنا، فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلا بها لما فيها من تسهيل النبرات وترك تحقيقها في جميع المواضع». [٣٣]

فما ترجح لدى المفسر من المعاني يرجح القراءة التي تكون مطابقة له، وهذا لا يفضي بالقراءات إلى أن تكون الراجحة أبلغ من المرجوحة، أو المرجوحة أضعف في الإعجاز من الراجحة، فالقراءات جاءت على حد الإعجاز، واردة على وفق مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهو لا يقتضي التفاوت. [٣٤]

بخلاف النحويين فإنهم كانوا يعدونها غلطا ولحنا من القراء أومن رواتهم، ويطعنون بأئمة القراءة، في قراءات متواترة.

رابعا-الأسباب التي تعلل بها النحويون:

وقد اعتمد النحويون في تلحين القراء وتعللوا قي رد قراءات متواترة على جملة من الأسباب منها: [٣٥]

١ – كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد، وبنوه من قوانين، مثل: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض لا يجوز، والفصل بين المضافين وغير ذلك. نحو ردهم لقراءة حمزة بخفض (والأرحامِ)، فقد ردها المازني، وقال سيبويه: هي قراءة قبيحة لا تجوز إلا في الشعر. ويقول الزمخشري عن الجر فيها: ليس بسديد. ويقول ابن عطية: «وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض »، ظنا منهم أن هذا يخالف ما اطرد من العرب، والحقيقة أن ما اعتقدوه من قواعد مطردة غير مسلم لهم اطرادها، ولا مسلم لهم كمال الاستقراء الذي يحتجون به، فكم من قاعدة اعتقدوا اطرادها ونقض ذلك عليهم أئمة العلم، فهذا أبو حيان يرد على نحويي البصرة وبعض المفسرين الذين تابعوهم في ردهم لقراءة حمزة بالجر في (والأرحام) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ النساء: ١، وبعد أن استشهد لصحتها في العربية من لسان العرب شعرا ونثرا، ورد على من أنكرها قال:

إن مذهب الكوفيين يجوز هذا العطف، وأن هذه القراءة ثبتت في لسان العرب نثرها وشعرها، وهي قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ، واتصلت بأكابر الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة، عثمان وعلي وابن

مسعود وزيد وأبي بن كعب رضي الله عنهم، فردها جسارة قبيحة لا تليق بحال.[٣٦] ثم قال: «وإنما أطلت فيه لئلا يطلع غمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء الظن بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن يخالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ».[٣٧]

٢ – خفاء توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى تلحينها. مثل قراءة ابن كثير: (إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطَاء كَبِيراً) في الإسراء:٣١، قال النحاس: لا أعرف لهذه القراءة وجها، وجعلها أبو حاتم غلطا.[٣٨]

٣– ينظر بعضهم إلى الشائع من اللغات، ويغفل غيره، وسبق معنا مثال له مما قال أبو حاتم وغيره في قراء حمزة: ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ بكسر الياء المشددة ونفى أن تكون من كلام العرب. مع أنها لغة بني يربوع. وفي قراءة: ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ الزمر:٧، بإسكان هاء (يرضهْ)، يقول أبو حاتم السجستاني: «وهو غلط لا يجوز»،[٣٩] وهي قراءة سبعية قال ابن مجاهد: [٤٠] «وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (يرضهْ) بإسكان الهاء ... وقال حمزة عن الأعمش: (يرضهْ) ساكنة الهاء ». ورد أبو حيان على أبي حاتم في قراءة إسكان الهاء في ﴿يرضهْ﴾ بقوله: [٤١] «وليس بغلط بل ذلك لغة لبني كلاب وبني عقيل»، إجراء للوصل مجرى الوقف.

٤ – زعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية فوجدها تخلو من بعض الأوزان، فيلحن ما جاء عليها من القراءات، مثل إنكار أبي عبيد وأبي حاتم لقراءة (شَنْآن) بتسكين النون من قوله تعالى: ﴿ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ ﴾ المائدة:٢، بحجة أن المصادر إنما تأتي في مثل هذا متحركة،[٤٢] وهي قراءة ابن عامر ورواية أبي بكر عن عاصم ورواية عن نافع.[٤٣] يقول أبو شامة[٤٤] بعد أن نقل قول أبي عبيد وأبي حاتم وأبي علي والزمخشري في استكراه قراءة ابن عامر السابقة: «ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله، لأنه نافٍ، ومن أسند هذه القراءة مثبت، والإثبات مرجح على النفي بإجماع، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله، فما باله لا يكتفي بناقلي القراءة عن التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين» ثم استشهد لها بعدد كبير من كلام العرب وضرب لها أمثلة تقاس عليها، ثم قال: «وقد بينا القياس في هذه القراءة، وقد جاء نقلها من طريق صحيح».

وأنكر الأخفش قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ البقرة: ٢٨٠، (ميسُرة) بضم السين، لأنه –كما يقول– ليس في الكلام (مفعُل) بضم العين.[٤٥] مع أنها قراءة نافع.[٤٦] قال أبو حيان: الضم لغة أهل الحجاز كمقبرة ومشرفة ومسربة، والفتح لغة نجد وهي أكثر.[٤٧]

٥ – أحيانا يعتمدون على اجتهادهم في تفسير الآية، فيخطئوا القراءة، مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ المائدة: ٢، قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إن صدوكم) بكسر همزة

(إن)[٤٨]. قال النحاس: هذا خطأ، لأن هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، والصد كان زمن الحديبية سنة ست.[٤٩]

٦- لم يكتف النحويون بتلحين ما خالف قواعدهم، بل لحن بعضهم قراءات متواترة مع موافقتها لأقيستهم، مثل تضعيف الأخفش وأبي حاتم لقراءة: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ الزمر:٩، بالتخفيف (أَمَنْ)، وتغليط الزمخشري للقراءة المتواترة (أيمة) بإبدال الهمزة الثانية ياء في: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ التوبة:١٢، قال الزمخشري:[٥٠] «فأما التصريح باليـاء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف»، مع أنه قرأ بها إمام نحاة البصرة أبو عمرو بن العلاء وابن كثير ونافع.[٥١]

وفي قراءة: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ الزمر: ٩، قرأ نافع وابن كثير وحمزة ويحي بن وثاب والأعمش وشيبة والحسن في رواية: (أَمَنْ) بتخفيف الميم، وقرأ الباقون بتشديدها.[٥٢] وقال أبو حاتم والأخفش عن قراءة التخفيف: هذه قراءة ضعيفة لأنه استفهام ليس معه خبر. ورد ذلك النحاس بقوله: [٥٣] «هذا لا يلزم، وقد أجمعوا على أن قرؤوا: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ الزمر: ٢٢، وهو مثله، وفي القراءة بالتخفيف وجهان حسنان في العربية، وليس في القراءة الأخرى إلا وجه واحد». والوجهان أحدهما: أن يكون نداء، والثاني: أن يكون في موضع رفع بالابتداء، وكلاهما حسن في العربية.[٥٤] وقال أبو حيان:[٥٥] «ولا التفات لتضعيف الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة».

خامسا- مناقشة منازع النحويين في القراءة:

لقد ناقش أئمة اللغة وعلماء القراءة منازع أولئك النحويين وبعض المفسرين في تحكيم قواعدهم النحوية واجتهاداتهم في القراءات، وردوا ذلك عليهم، وعدوا قولهم جهلا بحقيقة القراءات، وعكسا للأصول وإخلالا بالمنهج العلمي والمنطق التأريخي، نبينه كالآتي:

١- القراءة سنة تبنى على النقل ولا تبنى على الأفشى لغة: ولهذا كان العلماء إذ يحكمون على القراءة بالصحة أو الشذوذ، فإنهم لا يعتبرون ما بنيت عليه قواعد النحاة وأحكامهم مقياسا في ذلك، فإذا وافقت القراءة خط المصحف، وصح سندها، كانت صحيحة، سواء كانت شائعة في لسان العرب أم نادرة الاستعمال، دون أن يلتفتوا إلى مذاهب العربية فيها. وعلى هذا إجماع القراء في اختياراتهم لقراءاتهم، يقول أبو عمرو الداني في كتابه (جامع البيان): «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ».[٥٦] ويقول الصفاقسي:[٥٧] «القراءة لا تتبع العربية بل العربية تتبع القرآن، لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا محمد ﷺ، ومن أصحابه، ومن بعدهم».

ومن هنا رد علماء القراءة اختيارات ابن محيصن وترك الناس قراءته، يقول ابن مجاهد: [٥٨] «كان لابن محيصن

اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه»، ومثله كان مع عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري (ت١٤٩هـ)، استنكر الناس قراءته لأنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية، ويفارق قراءه الجماعة.[٥٩]

٢ – القياس في القراءة ممنوع: وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، لأن القراءة سنة متبعة، وصحة النقل هو الركن الأساسي الذي إذا لم يوجد لا يلتفت إلى وجود غيره. ومن ثَمَّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق.

وقد أجمع العلماء من القراء واللغويين وغيرهم على رد القياس في القراءات، وأنكروا بشدة القراءة بما يجوز في العربية من غير أصل صحيح، ولهذا قال سيبويه في كتابه المشهور في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾ يوسف:٣١: «وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف»،[٦٠] وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ ولا تكون بغير ما روي عنه، ولا مجال للرأي فيها.

وكان الزجاج إذا ثبت عنده وجه تجوزه العربية ولم يعرف له نقلا يقول:[٦١] «فإن كان قرئ، وإلا فلا يخالف القرآن»، وفي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ آل عمران:١٥٩، يقول:[٦٢] «المعنى: فبرحمة من الله لنت لهم، إلا أن (ما) قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى، ولو قرئت: (فبما رحمةٌ من الله) ـ برفع رحمة ـ جاز، والمعنى: فبما هو رحمة، كما أجازوا: ﴿مثلا ما بعوضةً﴾ البقرة: ٢٦، ولا تقرأن بها، فإن القراءة سنة، ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة أو التابعون أو من كان من قراء الأمصار المشهورين في القراءة».

وهذا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) لدى كلامه عن إمالة الألف من كلمة (مالك) في سورة الفاتحة يقول:[٦٣] «والإمالة في (مالك) ممكنة في القياس، لأنه ليس في هذا الاسم ما يمنع الإمالة شيء، وليس كل ما جاز في العربية سوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف وأخذهم به، لأن القراءة سنة ».

وأوضح مثال لهذا إنكار العلماء على ابن مقسم تجويزه القراءة بما وافق العربية والرسم وإن لم ينقل، وابن مقسم هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار البغدادي المقرئ النحوي (ت٣٥٤هـ) زعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وخارجها وإن لم يكن لها أثر،[٦٤] فابتدع بدعة قال عنها ابن الجزري: [٦٥] «ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر».

وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه، وأوقف للضرب والتأديب فتاب ورجع، وكتب عليه بذلك محضر ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي[٦٦] جاء فيه: ومما طعن عليه به أنه عمد إلى حروف من القرآن فخالف الإجماع، وقرأها وأقرأها على وجوه ذكر أنها تجوز في اللغة العربية، وشاع ذلك عنه عند أهل

العلم فأنكروه عليه، وارتفع الأمر إلى السلطان، فأحضره واستتابه بحضرة القراء والفقهاء، فأذعن بالتوبة، وكتب محضر توبته، وأثبت جماعة ممن حضر ذلك المجلس خطوطهم فيه بالشهادة عليه .

وهكذا كان القراء لم تكن اختياراتهم تخرج في حرف واحد عن المسموع، وما قالوا فيها برأي في حرف، ولذلك كان أئمة القراءة يقولون: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»،[٦٧] كما كانوا يمتنعون من رد ما يشكون به مخافة أن يكون قد قرئ به،[٦٨] وبهذا يثبت أن القراءة سنة متبعة، فلا يقرأ بما لم يثبت نقله وإن وافق العربية والرسم، ولا ترد القراءة إذا ثبت نقلها ووافقت المصحف، وإن خالفتها قواعد النحاة ومذاهب اللغويين .

٣- القراءة أكثر تعبيرا عن الواقع اللغوي في عصر النزول: إن القراءات مهما كانت من حيث الصحة والشذوذ – على حد أحكام النحويين – فإنها أكثر تعبيرا عن واقع العربية في زمن نزول القرآن وعصر الفصاحة.

فمن العجب عندهم أنهم إذا وجد أحدهم بيتا من الشعر ولو كان قائله مجهولا يجعله دليلا على صحة القراءة، ويفرح به، ولا يجعلون ورود القراءة عن الأئمة وبالتواتر عن أفصح من نطق بالضاد، وعن أصحابه في عصر الفصاحة دليلا على صحته.[٦٩] ويحتجون بقول العجاج ورؤبة وامرؤ القيس وجرير، ولا يحتجون بقول الحسن ونافع وابن العلاء وحمزة والكسائي وعاصم وابن عامر وأمثالهم، مع أن رواياتهم متواترة، وهم فصحاء عاشوا في عصر لم يقع اللحن فيه على حد ضبط النحويين لعصور الفصاحة.

٤ – إن المنحى النحويين إخلال بالمنهج العلمي السديد: لأنه عكس للأمر، وإهمال للأصل الذي تلزم رعايته، ذلك أن قواعد النحو مبنية على استقراء لسان العرب الفصحاء، والقراءات هي مروية عن رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وعن الصحابة الذين كانوا يتكلمون بالعربية الفصيحة قبل ظهور تلك القواعد، ولسانهم هو الأساس الذي قعدت تلك القواعد النحوية عليه، فإذ ثبتت قراءتهم بوجه ما فذلك دليل على قرآنيتها، وحجة على عربيتها.

إن المنهج العلمي الصحيح يقضي بأن يحتج للنحو ومذاهبه وقواعده وشواهده بهذه القراءات المتواترة، لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو، لا أن ينعكس الأمر فيحتج للقراءات المتواترة بقواعد النحو، فضلا عن أن تتحكم هذه القواعد بالقراءات.[٧٠] وقد أحسن ابن الحاجب بقوله: «والأولى الرد على النحويين .. فليس قولهم بحجة عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى: لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت، فكان الرجوع إليهم أولى».[٧١]

فإذا ثبتت قرآنية القراءة بصحة سندها كان القرآن حكما على علماء النحو وقواعدهم وليس العكس، ووجب عليهم أن يراجعوا قواعدهم فيرجعوا بها إليه، لا أن يرجع القرآن إلى قواعدهم المخالفة فنحكمها فيه.[٧٢]

٥ – إن ذلك المنزع لبعض النحويين إخلال بالمنهج والمنطق التاريخي: لأن القواعد النحوية التي وضعها النحاة جاءت متأخرة عن زمن ظهور القراءات.[٧٣] ولا يصح اتخاذ تلك القواعد المستندة على استقراء تلك اللغة، مقياسا للحكم على ظواهر لغوية عند أهل اللغة سابقة على تاريخ وضع تلك القواعد. ولذا فليس صحيحا أن نحكمها في صحة القراءة أو شذوذها.

كما أن ذلك يقتضي أن لا يجوز للصحابة أن يقرؤوا القرآن إلا بما يوافق القواعد والقوانين النحوية التي ستظهر بعد أكثر من قرن من الزمن بعدهم.

٦ – إنها منازع شخصية لا تمثل المنهج العام لأئمة اللغة: فقد ناقش أئمة اللغة أولئك النحويين وبينوا خطأهم لغة ومنهجا، وردوا ذلك الوهم منهم، وصنفوا كتبا للاحتجاج للقراءات المأثورة من جانب اللغة، كالحجة لأبي علي الفارسي وكتاب (الانتصار لحمزة) لأبي طاهر البزار (ت٣٤٩) ، وهكذا ابن جني وأبي زرعة ومكي وابن خالويه وغيرهم، وهذا الزجاج يعد مذهب النحويين من الغلط لأن (القراءة سنة) فإذا ثبتت لم يجز ردها، لأن الأصل اتباع السنة.[٧٤]

وفي رده على المازني وغيره في ردهم لقراءة على أساس لغوي يقول: «والإقدام على رد هذه القراءة غلط، لأن نافعا رحمه الله قرأ بها، وأخبرني إسماعيل بن إسحاق أن نافعا رحمه الله لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراء المدينة، وله وجه في العربية فلا ينبغي أن يرد».[٧٥]

٧ – إن انحصار وجه الفصاحة والأفصح على ما قرروه غير مسلم لهم: لأنهم أولا فيما بينهم مختلفون، ولأن قوانين النحو وقواعد النحاة لا يمكنها النفاذ إلى أسرار البلاغة وأساليب البيان، فان ما يحدد قيمة اللفظ المعنوية والبيانية وروده في السياق وعلاقته بالسابق واللاحق من النص، وهو ما تجنبت قواعد النحو النظر فيه والغوص في محيطه، بعد أن أحالوها إلى قواد وقوانين فلسفية جافة، وطرحوا البلاغة جانبا، يقول ابن عاشور:[٧٦] «وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي، لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيرا مما زيفه الزمخشري من القراءات المتواترة بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية، لاسيما في قراءة مشهورة، كقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ الأنعام:١٣٧، ببناء (زَيَّنَ) للمفعول، وبرفع (قتلُ)، ونصب (أولادَهم) وخفض (شركائهم)[٧٧]، ولو سلمنا أن ذلك الوجه مرجوح، فهو لا يعدو أن يكون من الاختلاف، لأن لإضافة المصدر إلى المفعول غير التي لإضافته إلى فاعله، ولأن لبناء الفعل للمجهول نكتا غير التي لبنائه للفاعل».

فالقراءة يوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، دون أن تتناقض معانيه الكلية أو تسقط عن حد الإعجاز، فكثير من الألفاظ والصيغ أو الأبنية هي نادرة الاستعمال في كلام العرب أو ليست الأفصح من بين المفردات المرادفة لها حال كونها مفردة، وتأتي في السياق القرآني في أحسن صورة وأتم تعبير، بحيث لا يحسن غيرها في موقعها.

الهوامش

١ - علوم القرآن: ١٦٦ .

- المرشد الوجيز : ١٧٨ والبرهان :١/ ٣٣١ والإتقان : ١/ ١٠ .

٣- الإبانة : ٤٩ وجمال القراء: / ٠٦ والبرهان : ١/ ٣٣١.

٤ - الإبانة: ١٨ .

٥ - البرهان: ١/ ٣٣١ والنشر: ١/ ٤٤.

٦ - القواعد والإشارات: ٣٠-٣١.

٧- النشر: ١/ ٩.

٨- النشر: ١/ ٩.

٩- علوم القرآن: ١٨٠ .

١٠ - النشر: ١/ ٩ ٤.

١١ - النشر:١/ ١٦ـ١٧ وينظر الإبانة : ٣٩.

١ - منجد المقرئين: ٧٩.

١٣ - النشر: ١/ ٩ وتحبير التيسير: ٨.

١٤ - النشر: ١/ ١٠. في المصحف بارِئِكِم بكسر الهمزة، و يأمُرُكم بظم الراء.

١٥ - منجد المقرئين: ٧٩.

١٦ - النشر : / ٩٨ والبحر المحيط: ٧/ ١٥٣ .

١٧ - معاني القرآن : الفراء : / ٧٥ـ٧٦.

١٨ - مراتب النحويين : ٦ ـ ٧ نقلا عن دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ١٩ .

١٩ - البحر المحيط: ٧/ ١٥ -١٥٣ .

٠ - الخصائص : ١/ ٧٣.

١ - المنصف : / ٤٣١.

- المحتسب : ١/ ٣٦ .

٣ - المحتسب : ١/ ٣٦ ـ٣٧ .

٤ - شرح شافية ابن الحاجب: الرضي: / ٦١ . وهو يسلك هذا المسلك في هذا الشرح مع أمثلة كثيرة لهذا الاتجاه منه، مثل نقده لقراءتي نافع وحمزة، وهما من القراء السبعة كابن عامر، وعبارته هنا قريبة من عبارة الزمخشري في الكشاف في نقد قراءة ابن عامر في سورة الأنعام.ينظر منه: / ٣٣٦ في رده وتضعيفه لقراءة حمزة في قوله تعالى: تساءلون به والأرحام النساء:١، بالجر ثم يقول: «والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات»، و / ٤٠٩ و٤/ ٤٩ في تضعيفه لقراءة لنافع وأبي عمرو.

٥ - دراسات لأسلوب القرآن: ١/ ٣٠و٣٣.

٦ - جامع البيان: ١ / ٨٤.

٧ - تقريب النشر: ١٦١.

٨ - شرح الشاطبية: أبو شامة: ٥٤٩.

٩ - جامع البيان: ٨/ ٤٣-٤٤.

٣٠- النشر : / ٦٤ وينظر: جمال القراء: السخاوي: /١٩٧و فيه رد على الطبري.

٣١- البحر المحيط: أبو حيان: ٤/ ٣٠٩و٥/ ٣٥٥و٧/ ٤٣٩.

٣- الكشاف: ١/ ١٧١.

٣٣- التحرير والتنوير : ١/ ٦.

٣٤- المصدر السابق : ١/ ٦٣.

٣٥- ينظر : دراسات لأسلوب القرآن: ١/ ١/ ـ ٥ .

٣٦- البحر المحيط: ٣/ ١٥٧ـ١٥٨ وينظر: شرح الشاطبية: ٤٨٦.

٣٧- البحر المحيط: ٣/ ١٥٩.

٣٨- البحر المحيط: ٦/ ٣ وقال ابن الجزري: قرأ ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها همزة، وقرأ أبو جعفر وابن ذكوان وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه بفتح الخاء والطاء وبالهمز من غير ألف ولا مد .خَطَأً ، وقرأ الباقون بكسر الخاء وإسكان الطاء مهموزة منونة .خِطْئاً . تقريب النشر : ١٣٤.

٣٩- البحر المحيط: ٧/ ٤١٧.

٤٠- كتاب السبعة: ٥٦.

٤١- البحر المحيط: ٧/ ٤١٧. وروح المعاني : ٣ / ٤٤ .

٤- الجامع لأحكام القرآن : ٣/ ودراسات :١/ ٧٣.

٤٣- السبعة: ٤ والتذكرة: / ١٠٩ وقال: هي قراءة إسماعيل والمسيبي وابن عامر وأبو بكر والمفضل. كسرعان ووشكان، ووجه من قرأ بذلك على أنه بنى المصدر على أصله قبل دخول الألف النون عليه. الحجة في القراءات: ابن خالويه: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، ٤، ١٤٠١هـ ٨ ١.

٤٤- شرح الشاطبية: ٥٤٩ وينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٠٩.

٤٥- المخصص: ابن سيده: ١٤/ ١٩٦ كتاب الأفعال والمصادر، وشرح شافية ابن الحاجب: ج ١/ ١٧٠.

٤٦- السبعة: ١٩ والمحتسب :١/ ١٤٤ـ١٤٥.

٤٧- البحر المحيط: ١/ ١٩٣.

٤٨- السبعة : ٤ والتذكرة: / ١٠٩ والنشر: ٣/ ٥٤ .

٤٩- البحر المحيط: ٣/ ٤. وحجة من قرأ بكسر الهمزة .إن ، إما أنها نزلت قبل الحديبية، وإما أنه جعلها بمعنى الشرط، والماضي بعدها بمعنى المضارع. الحجة في القراءات: ابن خالويه: ٩ ١.

٥٠- الكشاف: / ١٧٧.

٥١- السبعة : ٣١ والبحر المحيط: ٥/ ١٥.

٥- السبعة:٥٦١ وإعراب القرآن: النحاس: / ٨١١ والبحر: ٧/ ٤١٨ والتقريب: ١٦٨.

٥٣- إعراب القرآن: النحاس : / ٨١١.

٥٤- المصدر السابق: ٨١١ ـ ٨١ وينظر معاني القرآن: الزجاج: ٤/ ٣٤٧ وحجة القراءات: أبو زرعة : ٠ ٦ـ١ ٦.

٥٥- البحر المحيط: ٧/ ٤١٨.

٥٦- النشر: ١/ ١٠ـ١١ والإتقان: ١/ ١١ .

٥٧- غيث النفع: ٤٩ـ٥٠.

٥٨- السبعة: ٦٥.

٥٩- غاية النهاية: ١/ ٦١٣. وعيسى البصري غير عيسى بن عمر الهمداني الكوفي ت١٥٠هـ فهذا ثقة ثبت مرضي قرأ على عاصم وغيره وقرأ عليه الكسائي وغيره، وكان مقرئ أهل الكوفة بعد حمزة، معرفة القراء: ٧.

٦٠- البرهان: ١/ ٥ ٣ وينظر: الكتاب: سيبويه: ١/ ٥٩.

٦١- معاني القرآن: ١/ ١٥٤.

٦- المصدر السابق: ١/ ٤٨.

٦٣- الحجة: أبو علي: ١/ ٩ .

٦٤- معرفة القراء: ١٧٤.

٦٥- النشر: ١/ ١٧.

٦٦- تاريخ بغداد: ٣/ ٠٦ ومعرفة القراء: ١٧٤.

٦٧- نكت الانتصار: ٨ والنشر: ١/ ١٧.

٦٨- نكت الانتصار: ٨.

٦٩- البحر المحيط: ٧/ ٤٦ و ٦١ .

٧٠- حجة القراءات: مقدمة المحقق: ١٨ـ١٩.

٧١- دراسات لأسلوب القرآن: ١/ ٧ نقله عن ابن الحاجب في شرح المفصل وعن لطائف الإشارات للقسطلاني.

٧- مناهل العرفان: ١/ ٥٠٠ وعلوم القرآن: ١٨٠.

٧٣- علوم القرآن: ١٨١.

٧٤- معاني القرآن: ١/ ٤٨.

٧٥- معاني القرآن: ١/ ١٦ ـ١٧ .

٧٦- التحرير والتنوير: ١/ ٦١.

٧٧- التذكرة: ابن غلبون: / ١٤ وحجة القراءات: ٧٣ .

أهم المصادر والمراجع

١ – الإبانة عن معاني القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، القاهرة، ١٩٦٠.

٢ – الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار التراث.

٣– إعراب القرآن: النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (ت٣٣٨هـ): تحقيق د. زهير غازي، بغداد، مطبعة العاني.

٤ – البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ)، مصر، السعادة، ١٣٢٩هـ.

٥ – البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٨م.

٦ – تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، القاهرة، السعادة، ١٩٣١م.

٧– تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة: ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٨– التحرير والتنوير: محمد بن الطاهر بن عاشور، تونس، دار سحنون، ١٩٩٧م.

٩ – التذكرة في القراءات: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ)، تحقيق د. سعيد صالح زعيمة، دار ابن خلدون، ٢٠٠٠م.

١٠ – تقريب النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوة، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٢م.

١١ – جامع البيان في تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)،بيروت ، دار الفكر، ١٩٨٨م. وطبعة بتحقيق شاكر.

١٢ – الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت٦٧١هـ)، القاهرة، دار الحديث، .١٩٩٦

١٣ – جمال القراء وكمال الإقراء: أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق عبد الكريم الزبيدي، بيروت، دار البلاغة، ١٩٩٣م.

١٤ – حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (من علماء ق٥هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧

١٥ – الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، بيروت، دار الشرق، ١٩٧١م.

١٦ – الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق على النجدي، نشر مركز تراثنا.

١٧ – الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، بغداد، دار الشؤون الثقافية.

١٨ – دراسات لأسلوب القرآن الكريم:محمد عبد الخالق أبو عظيمة، القاهرة، دار الحديث.

١٩ – شرح الشاطبية– إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي(ت٥٩٠هـ)–: أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٦٦٥هـ)، تحقيق محمود عبد الخالق، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

٢٠ – شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، ضبطه وشرح مبهماته محمد نور وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

٢١ – شرح طيبة النشر في القراءات العشر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت٨٣٥هـ)، (والطيبة لوالده)، ضبط أنس مهرة،بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

٢٢ – علوم القرآن الكريم : د. غانم قدوري، بغداد، جامعة بغداد،١٩٨٣م.

٢٣- العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف النحوي المقرئ، (ت ٤٥٥هـ)، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٥م.

٢٤- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، نشر برجستراسر، القاهرة، الوطنية، ١٣٥٠و١٣٥١هـ.

٢٥- غيث النفع في القراءات السبع: علي النوري الصفاقسي (ت١١١٨هـ)، (بهامش سراج القارئ لعلي بن الناصح البغدادي) القاهرة، البابي الحلبي، ١٩٥٤م

٢٦- القواعد والإشارات في أصول القراءات: أبو العباس أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي (٧٩١هـ)، تحقيق عبد الكريم محمد الحسن البكار، دمشق، دار القلم، ١، ١٤٠٦هـ.

٢٧- كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف،القاهرة، دار المعارف، ط١٤٠٠،٣هـ.

٢٨- الكشاف: الزمخشري (٥٣٨هـ)، القاهرة، البابي الحلبي،١٩٦٦م.

٢٩- لطائف الإشارات لفنون القراءات: شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق عامر السيد وعبد الصبور شاهين، القاهرة،١٩٧٢م.

٣٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرون، القاهرة، نشر لجنة إحياء التراث،١٣٨٦هـ.

٣١- المحرر الوجيز: ابن عطية القاضي أبو محمد عبد الحق بن عبد الملك بن غالب الغرناطي (ت٥٤٢هـ): القاهرة، الأهرام، ١٩٧٤م.

٣٢- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: أبو شامة المقدسي عبد الرحمن بن إسماعيل، بيروت، دار صادر، ١٩٧٥م.

٣٣- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١٠هـ)، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م.

٣٤- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: أبو عبد الله الذهبي، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٩٧م.

٣٥- مناهل العرفان في علوم القرآن: عبد العظيم الزرقاني، تحقيق د. بديع اللحام، دار قتيبة، ١٩٩٨م.

٣٦- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ابن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران، السعودية، دار عالم الفوائد،١٤١٩هـ.

٣٧- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٨- نكت الانتصار لنقل القرآن: أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق د. محمد زغلول سلام، الإسكندرية، المعارف.